

مرسوم سلطاني
رقم ٨٤/٨٧
باصدار قانون الضمان الاجتماعي

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان
بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة
وتعديلاته .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ..

رسمنا بما هو آت

- مادة ١ :** يعمل في شأن الضمان الاجتماعي بأحكام القانون المرافق ..
- مادة ٢ :** يلغى المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٦١ وكل نص يخالف هذا القانون أو يتعارض مع أحكامه .
- مادة ٣ :** على جميع الوزارات اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا القانون في حدود اختصاصاتها .
- مادة ٤ :** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر في : ٩ صفر ١٤٠٥ هـ
الموافق : ٣ نوفمبر ١٩٨٤ م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

قانون الضمان الاجتماعي
الباب الأول
(تعريفات)

مادة ١ : تحقيقاً لأغراض هذا القانون تكون للكلمات الآتية المعاني والتفسيرات الواردة قرينها :

- (أ) الوزارة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .
(ب) الوزير : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
(ج) المكتب المختص : الإدارة أو الوحدة الاجتماعية التي يقيم في دائرتها صاحب المصلحة .
(د) الأسرة : مجموعة من :

زوج وزوجة أو أكثر وأولادهم الى سن ١٨ سنة للذكور وللبنات الى أن يتزوجن أو يلتحقن بعمل - (و يعتبر في حكم الأولاد من تجاوز هذه السن ومازال منتظماً بمدارس أو معاهد نظامية الى نهاية المرحلة الثانوية أو مايعادلها شريطة ألا يرسب الطالب أكثر من سنتين متتاليتين في السنة الدراسية الواحدة) - أو بعض أفراد هذه الأسرة اذا كانوا في معيشة واحدة .

(هـ) الأيتام : الأولاد ذكورا واناثا (الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة

والذين توفي عنهم أبوهم أو مجهولوا الأب أو الوالدين) .
(و يعتبر يتيماً من تجاوز عمره أو عمرها ١٨ عاماً ومازال منتظماً بمدارس أو معاهد نظامية الى نهاية المرحلة الثانوية أو مايعادلها شريطة ألا يرسب الطالب أو الطالبة أكثر من سنتين متتاليتين في السنة الدراسية الواحدة) .

(و) الأرملة : كل امرأة لم تبلغ الستين من عمرها وتوفي عنها زوجها وبقيت دون زواج وليس لها معيل ملزم قادر على نفقتها وليس لها مورد كاف للرزق .

(ز) المطلقة : كل امرأة لم تبلغ الستين من عمرها طلقها زوجها ولم تتزوج بعد (وليس لها مورد كاف للرزق وليس لها معيل قادر على نفقتها) .

(ح) المهجورة : كل امرأة يهجرها زوجها لمكان يتعذر الاتصال به فيه سنة على الأقل ولا يوجد له موطن أو اقامة ويكون اثبات المهجر بوثيقة شرعية .

(ط) البنت غير

المتزوجة : هي البنت التي تجاوزت ١٨ سنة ولم تبلغ الستين من عمرها ولم يسبق لها الزواج وليس لها معيل ملزم قادر على نفقتها وليس لها مورد كاف للرزق .

و يقتصر الانتفاع بهذا القانون على المواطنين العمانيين وأسرهم ، ويراعى في جميع الأحوال عدم وجود مصدر كاف للمعيشة . أو المعيل الملزم القادر على النفقة .

مادة ٣ : لا يجوز الجمع بين المعاشات المستحقة طبقا لهذا القانون والمعاشات المستحقة طبقا لأي قوانين أخرى أو التأمينات بكافة أنواعها إلا اذا كانت تلك المعاشات أقل من المعاشات المستحقة طبقا لهذا القانون - وفي هذه الحالة - يعمل بأحكام المادة (٥) مع عدم الاخلال بمضمون المادة (٧) والفقرة (د) من المادة (١٩) .

مادة ٤ : اذا توفي الزوج عن أكثر من أرملة استحققت كل منهن معاش الأرملة .

مادة ٥ : يستحق طالب المعاش معاشا كاملا (طبقا للجدول المرافق لهذا القانون) اذا لم يكن له دخل ، فان كان له دخل خفض المعاش بمقدار هذا الدخل مع مراعاة مايلي :

- لا يخصم من المعاش الدخول الآتية :
- (١) الدخل الناتج عن الحرف اليدوية والصناعات المنزلية الغير مستديمة .
- (٢) المساعدات غير المنتظمة التي يقدمها غير الأقارب .
- (٣) ما يصرف لأصحاب المعاشات وأسرهم من مساعدات عينية أو نقدية من المؤسسات العلاجية أو الاجتماعية على سبيل العلاج .
- (٤) المساعدات أو المكافآت التي تصرف لبعض الدارسين من أفراد الأسر المستحقة للمعاش من بعض المدارس أو المعاهد ، ويكتفي باسقاط حقوق أولئك الأفراد من المعاش .

مادة ٦ : اذا كان لمستحق المعاش قريب تجب عليه نفقته شرعا ولا يقوم بأدائها وجب مع ذلك صرف المعاش المستحق اليه وعلى المكتب المختص تكليف مستحق المعاش باتخاذ اجراءات مقاضاة هذا القريب خلال شهر وإلا جاز اسقاط المعاش عنه ، وعند صدور الحكم النهائي بفرض النفقة يوقف صرف المعاش كله أو بعضه تبعا لقيمة النفقة المقضي بها . وعلى الوزير وضع القواعد التي تبين مستوى الدخول التي يصبح معها القريب الملزم قادرا على النفقة و يراعى في ذلك عدد أفراد أسرة القريب ودخله ونفقات المعيشة السائدة وللوزير أن يعدل هذه القواعد كلما دعت الحاجة .

مادة ٧ : لا يجوز في جميع الأحوال أن يقل المعاش للأسرة عن ٢٥ ريالاً وللفرد عن ٢٠ ريالاً شهريا .

الباب الثالث (اجراءات طلب المعاش وتقرير صرفه)

مادة ٨ : يقدم طلب المعاش الى المكتب المختص الذي يقيم الطالب في دائرته على استمارة تعدها الوزارة .

مادة ٩ : يتولى الأطباء الحكوميون العاملون بالسلطنة الفحص الطبي المنصوص عليه في هذا القانون .

مادة ١٠ : يجري المكتب المختص دراسة شاملة لحالة طالب المعاش يقرر على ضوءها استحقاق الطالب للمعاش ومبلغه أو رفض الطلب مع بيان أسباب الرفض ويرفع القرار الى وكيل الوزارة للاعتماد على أن يتم خلال أربعة أشهر من تاريخ تقديم الطلب و يخطر الطالب بالقرار بالوسائل المتاحة .

مادة ١١ : يحق لطالب المعاش التظلم للوزير من القرار الصادر برفض طلبه أو من تحديد المبلغ المقرر له كمعاش وذلك خلال أسبوعين من تاريخ اخطاره بالقرار وعلى الوزير أن يبت في التظلم خلال شهر من تاريخ تقديم التظلم و يكون قراره نهائيا .

مادة ١٢ : يصدر الوزير لائحة بالاجراءات التي تتبع في صرف المعاشات .

مادة ١٣ : اذا اتضح للمكتب أن صاحب المعاش لا يحسن التصرف في معاشه لكبر سنه أو سوء حالته الصحية أو العقلية أو لغير ذلك من الأسباب جاز له أن يقرر صرف المعاش لأحد أفراد أسرته أو لشخص مؤتمن ليتولى انفاقه على المستحق وأسرته .

مادة ١٤ : يجب على صاحب المعاش أو وكيله أن يبلغ المكتب المختص بكل تغيير يطرأ على الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية لصاحب المعاش أو أسرته بما يترتب عليه تعديل المعاش أو الغاؤه وفي حالة تغيير مقر الإقامة الدائم فعلى مستحق المعاش أو وكيله اخطار المكتب المختص بمقر اقامته الجديد .

مادة ١٥ : يقوم المكتب المختص باجراء تتبع دوري شامل لظروف أصحاب المعاشات على ألا يقل عدد مرات المتابعة عن مرة واحدة في العام لمن يتسلمون استحقاقهم بانتظام وتزيد مرات المتابعة لمن يتخلفون عن الاستلام .

مادة ١٦ : يصدر المكتب المختص قرارا باستمرار صرف المعاش أو تعديله أو الغائه على أساس تقارير المتابعة ويرفعه لوكيل الوزارة للاعتماد ، و يكون التعديل أو الالغاء اعتبارا من الشهر التالي للتاريخ الذي اكتشف فيه التغيير ودون اخلال بنص المادة ٢٤ و يجوز التظلم من قرار التعديل أو الالغاء طبقا لأحكام المادة (١١) من هذا القانون .

مادة ١٧ : اذا توفي مستحق المعاش مخرفا أرملة أو أكثر يستمر صرف المعاش حتى انقضاء العدة الشرعية لكل أرملة على حدة وأن لم يخلف أرامل فيعدل بعد بحث الوضع الجديد لمن بقى من أفراد أسرته طبقا لأحكام المادة (١٦) .

مادة ١٨ : اذا لم يتسلم مستحق المعاش ما يستحقه لمدة ثلاثة شهور متصلة سقط حقه في المبلغ المستحق عنها فاذا استمر في عدم استلام المعاش لمدة ثلاثة شهور أخرى متصلة سقط حقه في المعاش مالم يكن لديه عذر قهري مقبول و بعد قيام المكتب المختص بمتابعة أسباب تخلفه والتحقق منها ، ولستحق المعاش حق التظلم من هذا الاسقاط على نحو ماتقدم في المادة (١١) .

مادة ١٩ : استثناء من الأحكام المتقدمة يجوز للوزير بناء على توصية المكتب المختص وفي حدود الميزانية المعتمدة أن يتخذ القرارات التالية :

(أ) صرف مساعدات نقدية أو عينية مؤقتة الى الأسر والأفراد المحتاجين الذين لا يصرف لهم معاش طبقا لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر .

(ب) صرف مساعدات في الحالات الخاصة والطارئة .

(ج) صرف مساعدات في حالات الكوارث والنكبات الفردية والجماعية وغيرها .

(د) صرف معاشات لأسر الشهداء وأسر المصابين بسبب العمليات العسكرية .

وعلى الوزير اصدار لائحة تتضمن الحالات الخاصة والطارئة وبيان الأسس والقواعد والضوابط لصرف كافة المساعدات والمعاشات المشار اليها في هذا القانون وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية .

مادة ٢٠ : ينشأ بالوزارة والمكاتب المختصة سجلات عامة تقيدها بها البيانات الخاصة بالمعاشات والمساعدات التي تحصل عليها الأسر والأفراد وغير ذلك من البيانات اللازمة وفقا للنظام الذي تضعه الوزارة .

الباب الرابع (التأهيل المهني – ودور الرعاية الاجتماعية)

مادة ٢١ : للوزارة أن تنشئ المعاهد أو الهيئات اللازمة (بمعرفتها أو تحت اشرافها) لتوفير خدمات التأهيل المهني أو دور الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة التي تستدعي ظروفها ايواءهم بهذه الدور حيث تقدم اليهم الخدمات النوعية التي يحتاجون اليها و يكون القبول بهذه المعاهد والدور وما يقدم فيها من برامج وخدمات وفق الأوضاع والشروط التي يحددها الوزير .

مادة ٢٢ : تمنح المعاهد والهيئات المشار اليها بالمادة (٢١) لمن تم تأهيلهم شهادات توضح بها المهنة التي تم تأهيل المتخرج لها .

مادة ٢٣ : يجوز للمكتب المختص تكليف مستحقي المعاشات والمساعدات أو أفراد أسرهم بالالتحاق بأحد المعاهد والهيئات المنصوص عليها بالمادة (٢١) أو معاونتهم على القيام بعمل منتج

ترى أنه يناسب حالتهم فاذا رفض أحدهم ذلك بغير عذر مقبول تتخذ قبله الاجراءات التالية :

- (أ) اذا كان المكلف رب الأسرة يسقط المعاش بكامله .
(ب) اذا كان المكلف أحد أفراد الأسرة يسقط نصيبه فقط من المعاش .
ولمستحق المعاش حق التظلم من قرار الاسقاط أو التعديل وفقا لأحكام المادة (١١) من هذا القانون .

الباب الخامس (أحكام عامة)

مادة ٢٤ : اذا قدم طالب المعاش بيانات غير صحيحة - أو أخفى عمدا مصدرا من مصادر دخله أو تخلف عن التبليغ المنصوص عليه بالمادة (١٤) وكان من شأن ذلك حصوله على مبالغ لا يستحقها يوقف صرف المعاش أو جزء منه طيلة المدة التي تكفي لسداد المبلغ المنصرف بدون وجه حق ، واذا اتضح عدم استحقاقه من البداية للمعاش تسترجع جميع المبالغ التي تكون قد صرفت له بدون وجه حق ، وللمكتب اتخاذ الاجراءات القانونية لتنفيذ ذلك بعد استنفاد الوسائل الودية .
و يجوز للوزير الاعفاء من سداد كل أو بعض هذه المبالغ وفقا لظروف كل حالة .

مادة ٢٥ : بالاضافة للعقوبات الواردة في أي قوانين أخرى لمكافحة التسول والتشرد يعاقب بالحبس لمدة شهر كل من يضبط متسولا وهو يتلقى معاشا أو مساعدة بموجب هذا القانون ، وتكرر العقوبة بتكرار مرات الضبط .

مادة ٢٦ : تحتسب المدد والتواريخ المنصوص عليها بهذا القانون طبقا للتقويم الميلادي .

« ملحق بفئات المعاشات الشهرية »

ترتيب أفراد الأسرة	قيمة المعاش بالريال	معاش الاسرة	قيمة المعاش بالريال
رب الأسرة أو العائل أو الفرد الأول	٢٠	فرد واحد	٢٠
الفرد الثاني	٥	أسرة من فردين	٢٥
الفرد الثالث	٣	أسرة من ٣ أفراد	٢٨
الفرد الرابع	٣	أسرة من ٤ أفراد	٣١
الفرد الخامس	٣	أسرة من ٥ أفراد	٣٤
الفرد السادس	٢	أسرة من ٦ أفراد	٣٧
الفرد السابع	٢	أسرة من ٧ أفراد	٣٩
الفرد الثامن	٢	أسرة من ٨ أفراد	٤١
الفرد التاسع	٢	أسرة من ٩ أفراد	٤٣
الفرد العاشر	٢	أسرة من ١٠ أفراد	٤٥